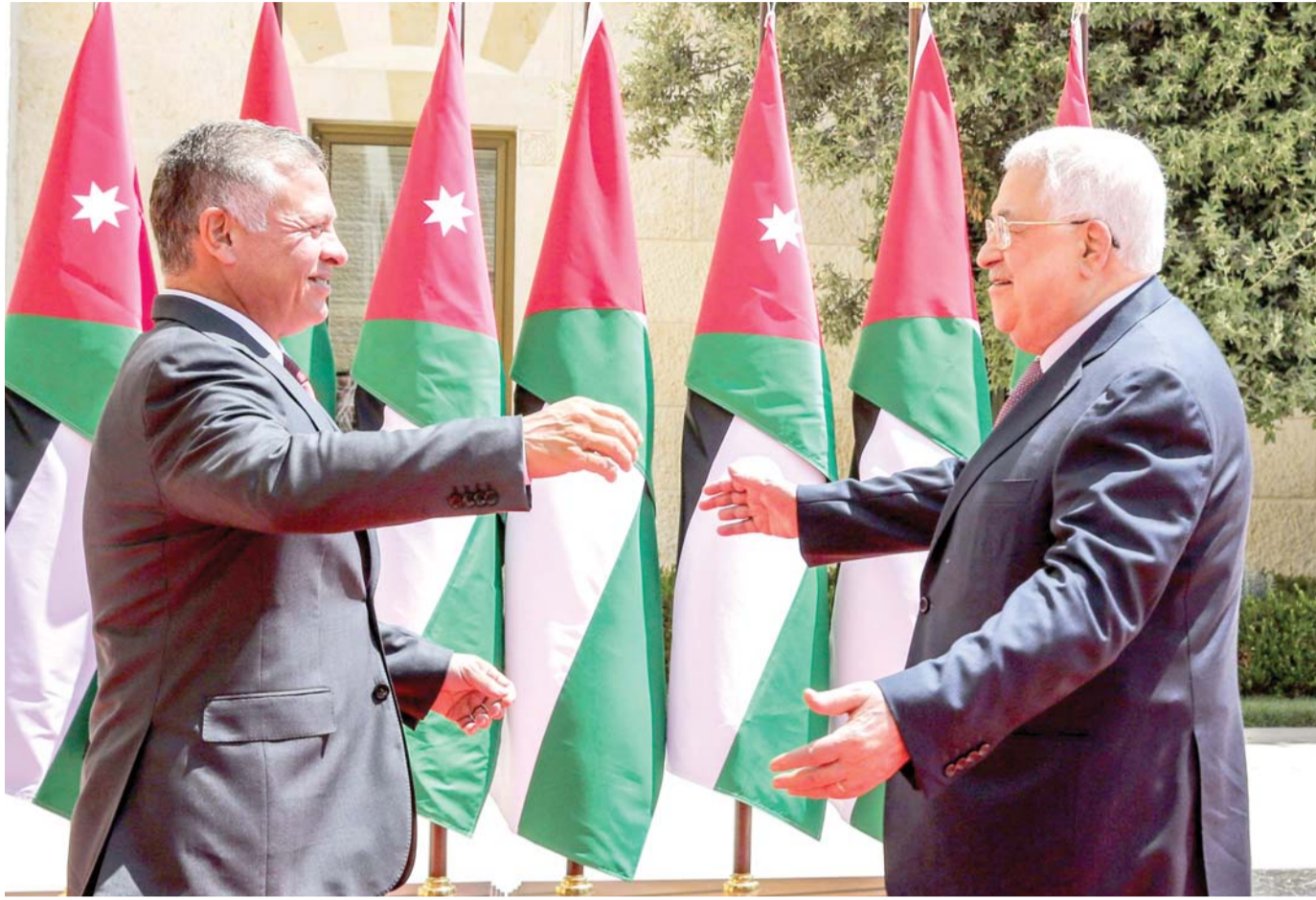


صفحة القرن.. أحادية الحل الإسرائيلي والطرح العقلاني الأردني

حصار السلام في زوايا تسقط حل الدولتين يدخل المنطقة في دوامة التطرف والإرهاب



الأردن لا يحيد عن مواقفه الثابتة

ميثاق الأمم المتحدة يحظر صراحة على الدولة الطرف في النزاع أن تشترك في التصويت على أي مقترح لحل أو تسوية، فيتم استخدام مصطلحات أخرى لهذه الغاية بهدف تجنب تطبيق هذا الحكم القانوني. وهذا الواقع الأممي يبرر غياب التفكير في إنشاء مركز دولي أو إقليمى لفض النزاعات قبل وقوعها، أو الحلولة دون تفاقمها في حال حدوثها.

فالجهد الذي بذل في صنع الحروب ليس هو كالجهد الذي يبذل في صنع السلام. لقد تعرض المشرق العربي في الآونة الأخيرة إلى إزمات لا يعلم إلا الله وحده كيف تنتهي، لأن النزعة للاقتتال الخارجي والداخلي لا تأخذ بعين الاعتبار كيف تنتهي الحروب، وتذكرني مرة أخرى بالقرارين الدوليين 242 و338 اللذين أشارا إلى الانسحاب مقابل السلام، والقرارات الأممية اللاحقة لها والتي أكدت على وجوب تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه المشروعة على أرضه غير القابلة للتصرف، وذلك على أسس واضحة بأن هذا الشعب المناضل سيحقق مراده، ليس فقط في ممارسة حقوقه الأساسية، وإنما في إقامة دولته المستقلة ومؤسساته الوطنية ومجتمعه المدني في ظروف من الحرية والاستقلال.

إن الأردن الذي أسهم بسماحة وسمو في التخفيف من آثار الحروب الإقليمية، وفي تحمل أعباء اللجوء القسري التي أفرزتها صراعات الربيع العربي، قد كان وعلى الدوام حلقة وصل ثقافية وحضارية بين الإسلام والغرب، وبين العرب والعجم والترك والفرس، والمبادر إلى دعوات السلام والوئام. فلا يجوز أن يظل عرضة للتهديد انصياعاً للتطرف العنقادي في إسرائيل من جهة، وصراع الثقافات والتأخي، وموئل المستضعفين والمشردين، في أن يكون كبش فداء لتلبية لنزوات من ينادون بالاستيطان والعنصرية والحروب.

إن المجتمع الدولي مدعو إلى أن يصنع السلام والاستقرار ويواجه هذا الاختبار بمشروعية البدايات في 1948 بإقامة دولتين، إسرائيلية كما انفرد في تكوينها يديف بن غوربون الذي فرض الاعتراف في مبادرة أحادية الجانب للاستقلال، والتي تسعى إلى إلغاء عقل الجانب الآخر من الانتداب البريطاني، أي الجانب الفلسطيني ليقبل بسياسة الأمر الواقع الذي لا يُلغى الصراع والمسألة الفلسطينية وأزمة المشرق الأوسط بقدر ما يجعلها تنجز في المنطقة والعالم.

والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية. وهذا ما لم يتحقق في المقترح الأمريكي الأخير الذي تم بغياب التمثيل الفلسطيني رغم كونه الطرف الأساسي في النزاع، والذي قدم حلولاً وخرائط تلغى عملياً قيام دولة فلسطينية مستقرة ودائمة. فالموضوع الفلسطيني وحتمية إقامة دولة مستقلة لم يكونا مدار بحث في "صفحة القرن".

الأردن، الذي أسهم بسماحة في التخفيف من آثار الحروب الإقليمية، كان على الدوام حلقة وصل ثقافية وحضارية بين الإسلام والغرب

ومع ثقتنا التامة بأن الشعب الفلسطيني لن يقبل بهذه الصفقة، وبأن الظروف الراهنة للحرب لن تبقى على حالها، وأن أصواتنا كثيرة ووازنة في العالم لا تزال تطالب بحل سلمي عادل وقيام دولتين قابلتين للحياة والاعتراف بالحقوق الثابتة والمشروعة للشعب الفلسطيني؛ فإنه يجب التأكيد على أن الأردن وفلسطين وسائر المشرق العربي الذي يشكل عمقا تكامليا متكافئا ومتكافلا مع أشقاؤنا في مجلس التعاون الخليجي ومصر الشقيقة قد تعرضوا لكثير من الضغوطات منذ عامي 1948 و1967. فهذا العمق يشكل حاجزا جيوسياسيا بين قطب الصراع القومي العربي والقومي الصهيوني، وبذلك فإن الأردن هو النافذة الشرقية لفلسطين ومركز الأحداث السياسية التي تجري من حوله.

أولوية القضية الفلسطينية

إن القضية الفلسطينية كما عير عنها الرئيس الأميركي هنري ترومان بأنها ليست أوروبية أو فلسطينية فحسب، بل أميركية أيضا. وهذا ما يظهر جليا اليوم، حيث إنه وبعد مرور 75 عاما على الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فقد غدت الحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف في دولة مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على قائمة أولويات الناخب الأميركي والأوروبي على حد سواء.

كما أن قضية اللاسامية التي ولدت في دولة عربية مسيحية في العصر الحديث قد ألت بظلالها على مجلس الأمن، الذي يعجز عن تحقيق حل سلمي وعادل وشامل للقضية الفلسطينية، على الرغم من أنه يملك الأليات والوسائل القانونية لاتخاذ ما يراه مناسبا من إجراءات لتسوية المنازعات الدولية بالاستناد إلى ميثاق الأمم المتحدة. الدول أصبحت اليوم تتردد في استخدام مصطلح "نزاع" عند تقديم أي شكوى إلى مجلس الأمن، ذلك لكون

أردنيين، وعن كرامة الفلسطينيين التي كانت تتعرض باستمرار لانتهاك من قبل المحتل الإسرائيلي. الوصاية الهاشمية على الأماكن المقدسة في القدس ميثبة من ناحية تاريخية ودينية وعقائدية، فهي تعود في أصولها إلى عام 1921، عندما بويع الشريف حسين بن علي - رحمه الله - وصيا على مدينة القدس، واستمرت المياعة في عهد الملوك الذين تعاقبوا على الحكم في الأردن، مروراً بقرار الوحدة بين الضفتين التي تم فك ارتباطها القانوني والإداري في عام 1988. إلا أن الأردن لم يتخل عن المقدسات الإسلامية والمسبحة في القدس لحماية لها من عبث المستعمر، وتأكيدا على أن القدس الشرقية هي عاصمة دولة فلسطين كما تقرر ذلك في القرارات والمواثيق الأممية.

وعندما اقتضى الأمر أن يقوم الأردن بالاتصال بكافة الجهات الفاعلة منعا لانتشار المستعمرات الاستيطانية بتسميتها تمهيدا لإحاقها بالضم الذي يتحدثون عنه اليوم، وحفاظا على الشعب الفلسطيني وكرامته ودعم صموده وبقائه على ترابه الوطني، فقد قام الأردن بدور المدافع الأول عن هذه الحقوق والساعي لوقف التجاوزات والانتهاكات الإسرائيلية. فالوقف الأردني في هذا الإطار كما هو منذ عقود، ثابت راسخ لا يتغير، قائم على أساس وجوب تمكين الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني ضمن مفهوم حل الدولتين، وذلك على الرغم من الضغوطات الكبرى التي يتعرض لها الأردن في شتى المجالات الاقتصادية والسياسية.

وخلال السنوات الأربع الأخيرة، فقد تشكلت تحديات كبرى للأردن وفلسطين على السواء متمثلة بنمو التطرف الاستعماري والعنقادي الصهيوني، سادت في الوطن العربي، حيث عملت تداعياتها على تفتيت عضده، وتفريق صفوفه، وأثقلت كاهل اقتصاداته، وشغلت كثيرا من أهله، وهمشت دوره على الساحة الإقليمية والدولية. وهكذا تضارفت الظروف الإقليمية والدولية لكي تزيد في الضغوط الاقتصادية والسياسية والأمنية على الأردن، والذي يُعدُّ أهم عناصر الاستقرار الإقليمي في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا.

وفي ظل العزم على تحقيق النجاح أردنيا في السيطرة على وباء كورونا وتجاوز تداعيات هذه الجائحة، جاءت تبعا "صفحة القرن" لتقول إن السلام يُفرض فرسا ولا يُتفق عليه عبر مفاوضات بين الأطراف المعنية. هذا على الرغم من أن ميثاق الأمم المتحدة يؤكد على وجوب حل المنازعات بطريقة سلمية من خلال سعي أطراف النزاع أنفسهم وبشكل مباشر لحلله بادي ذي بدء عن طريق المفاوضة والتحكيم والوساطة

وتُعزِّزُ بالمعنى القانوني الذي يُفوق بين الودية والحق في المكتبة، وذلك من منطلق المسؤولية التاريخية التي حرص حكام الأردن عليها، وتناولوها في ما بينهم للحفاظ على الحق الفلسطيني، وتوفير الشروط الملائمة لضمان السلم والاستقرار والأمن الحقيقي في المنطقة على أساس التنمية المتكاملة للإقليم. وما كان قرار الأردن في شهر آب - أغسطس من عام 1988 بفك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية إلا توطئة لإحلال السلام الفلسطيني المؤقتة ومشروطة، وتهدف إلى تمكين الأشقاء الفلسطينيين من إدارة شؤونهم الداخلية. فهي لم تكن بديلا عن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة التي وافق عليها المجتمع الدولي، وعززها بقرار قبول عضوية دولة فلسطين كعضو مراقب في الأمم المتحدة.

وفاء أردني

الشعب الأردني كما قرره المادة الأولى من الدستور يعتبر جزءا من الأمة العربية، وهذا الحكم يستتبع بالضرورة أن تحترم كل من القيادة والشعب القرارات التي تصدر عن القمم العربية، والتي ضمنها الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا ووحيداً للشعب الفلسطيني.

ومع أن البعض قد وصف الموقف الأردني حينذاك بأنه كان مترددا في قبول ذلك القرار، إلا أن ذلك لا ينفي اعتقاد الأردن بأن الخلاف مع إسرائيل هو خلاف عميق عربي قومي صهيوني قومي، وليس فلسطينيا إسرائيليا فحسب. ومع هذا، فقد قبل الأردن بذلك القرار مع أن الضفة الغربية قد أصبحت جزءا لا يتجزأ من الأراضي الأردنية في عام 1950، حيث اعتبرت في قرار مجلس الأمن 242 و338 أراضي أردنية محتلة. فالقانون الأردني قد ملأ الفراغ التشريعي في الضفة الغربية في فترة ما بعد وقف العمل بالقوانين العثمانية والبريطانية، إلى أن بدأ تطبيق النظام القانوني والإداري الإسرائيلي في الضفة الغربية، وذلك على المستوطنين الإسرائيليين الذين تم توطينهم فيها. لا يملك الأردن إلا أن يظل وفيًا تجاه الحقوق الفلسطينية المشروعة، يدافع عنها، ويتصدر خطابها في ذلك كافة المحافل الدولية والإقليمية، والاجتماعات الرسمية الثنائية ومتعددة الأطراف.

لقد استثمر الأردن معاهدة السلام مع إسرائيل لكي يحافظ على الأماكن المقدسة ويحفظ هويتها، وليدافع عن الفلسطينيين الذين كانوا مواطنين

بدأت تتوضح في الأشهر الأخيرة ملامح مواقف الأردن وفلسطين بصفة خاصة ومواقف المنطقة العربية بشكل عام في ما يتعلق بمبادرة السلام الأميركية أو ما يعرف بصفحة القرن. ويُجابه تقارب رؤى العرب المحتلة للمنطق والعقل حيال صفقة ستنتقض مبدأ السلام على أساس حل الدولتين، بطرح أحادي إسرائيلي مدعوم أميركيا يفرغ عملية السلام من مضمونها ويتمرد أيضا على كل الاتفاقات السابقة وعلى ميثاق القانون الدولي.

بنود رسالة الدعوة التي وُجِّهت إلى الدول العربية وإسرائيل للمشاركة في مؤتمر مدريد للسلام في عام 1991 تشير إلى أن قيام الدولة الفلسطينية كان سيحصل خلال خمس سنوات، فقد نبه جلالة الحسين - رحمه الله - حينئذ إلى أن منظمة التحرير الفلسطينية هي التي ستؤولي التفاوض من أجل تحقيق هدف إنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة. إلا أن هذا الترتيب لم يكن يعني عدم قيام الأردن بالتنسيق الكامل مع السلطة الفلسطينية وإسرائيل لضمان أن تكون نتائج ذلك السلام متناسقة ومُعْتَبَرة للصلح الأردني العليا تجاه إحلال السلام نفسه، مبنية على استشراف المستقبل حيث الاستقلال المتكافئ بين المملكة الأردنية الهاشمية الدولة الناجزة ودولة فلسطين المستقبلية، إلى جانب التأكيد على المسؤولية الأردنية التاريخية تجاه القدس الشريف وعبادة الهاشميين للأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية فيها، وترسيم الحدود بين الأردن وفلسطين، ومسألة اللاجئين، والترتيبات الأمنية، والمياه الجوفية، والتبادل التجاري مع دولة فلسطين.

عندما التام مجلس النواب الأردني بعد إعلان وحدة الضفتين بممثلين عن الضفة الغربية في أبريل عام 1950، اشترط هذا المجلس ألا يخل قرار الوحدة بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني. فالوحدة بين الضفتين كما صوت عليها نواب الشعب الأردني والمطلوب الشرعيون عن عرب فلسطين، لا تخرج عن كونها إجراء وقتيا لمواجهة التهديدات التوسعية الصهيونية. فالوحدة كما وصفها أخي الحسين - رحمه الله - كانت مؤقتة ومشروطة، وتهدف إلى تمكين الأشقاء الفلسطينيين من إدارة شؤونهم الداخلية. فهي لم تكن بديلا عن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة التي وافق عليها المجتمع الدولي، وعززها بقرار قبول عضوية دولة فلسطين كعضو مراقب في الأمم المتحدة.

إن الأردن بقبوله هذه القرارات الأممية منذ صدورهما حتى يومنا هذا، أرسل رسالة دولية مفادها أن وحدته مع الضفة الغربية كانت لمصلحة الجانب الفلسطيني. فهو اعتبر الضفة الغربية وديعة لديه يجب أن تحترم، والتي ضمنها الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا ووحيداً للشعب الفلسطيني.

ومع أن البعض قد وصف الموقف الأردني حينذاك بأنه كان مترددا في قبول ذلك القرار، إلا أن ذلك لا ينفي اعتقاد الأردن بأن الخلاف مع إسرائيل هو خلاف عميق عربي قومي صهيوني قومي، وليس فلسطينيا إسرائيليا فحسب. ومع هذا، فقد قبل الأردن بذلك القرار مع أن الضفة الغربية قد أصبحت جزءا لا يتجزأ من الأراضي الأردنية في عام 1950، حيث اعتبرت في قرار مجلس الأمن 242 و338 أراضي أردنية محتلة. فالقانون الأردني قد ملأ الفراغ التشريعي في الضفة الغربية في فترة ما بعد وقف العمل بالقوانين العثمانية والبريطانية، إلى أن بدأ تطبيق النظام القانوني والإداري الإسرائيلي في الضفة الغربية، وذلك على المستوطنين الإسرائيليين الذين تم توطينهم فيها. لا يملك الأردن إلا أن يظل وفيًا تجاه الحقوق الفلسطينية المشروعة، يدافع عنها، ويتصدر خطابها في ذلك كافة المحافل الدولية والإقليمية، والاجتماعات الرسمية الثنائية ومتعددة الأطراف.

لقد استثمر الأردن معاهدة السلام مع إسرائيل لكي يحافظ على الأماكن المقدسة ويحفظ هويتها، وليدافع عن الفلسطينيين الذين كانوا مواطنين

بدأت تتوضح في الأشهر الأخيرة ملامح مواقف الأردن وفلسطين بصفة خاصة ومواقف المنطقة العربية بشكل عام في ما يتعلق بمبادرة السلام الأميركية أو ما يعرف بصفحة القرن. ويُجابه تقارب رؤى العرب المحتلة للمنطق والعقل حيال صفقة ستنتقض مبدأ السلام على أساس حل الدولتين، بطرح أحادي إسرائيلي مدعوم أميركيا يفرغ عملية السلام من مضمونها ويتمرد أيضا على كل الاتفاقات السابقة وعلى ميثاق القانون الدولي.

الأصير الحسن بن طلال
رئيس منتدى الفكر العربي

يستند الموقف الأردني الفلسطيني خصوصا والعربي عموما في ما يتعلق بما يسمى بـ"صفحة القرن" على موجبات المنطق والضمير ومقاييس النزاهة والشرعية الدولية، وليس إلى تاويلات أحادية ضيقة، كما هو الحال لدى الجناح الإسرائيلي المتنفذ.

يقوم الموقف الإسرائيلي على نقد معاني المحتوى السياسي الملغى لهذه الصفقة، كما عبّر عن ذلك خطابا رئيس الولايات المتحدة دونالد ترامب ورئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتانياهو في واشنطن بتاريخ 28 يناير 2020، والدان يُستبان منهما - رغم الاختلافات اللغوية بين الخطابين - أن الصفقة تنتقض الأسس التي يقوم عليها مبدأ السلام الشامل والعادل والدايم.

زوال حل الدولتين

إن حصار السلام في زوايا من القلق، وانتفاء القدرة على إبقائه واستمراره بالحلول دون حل الدولتين، وعدم حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه في أرضه وفي دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وفرض الأحادية في تقرير الحلول، كل ذلك سينقل المنطقة والعالم إلى المزيد من التوتر، ومحاذير ضرب الاستقرار في اتجاهات تخدم أحداث التطرف والإرهاب، وضياح الفرص الحقيقية لإقامة مجتمعات مدنية في الإقليم تُصان حقوقها في التنمية والكرامة الإنسانية.

لقد ظل الأردن بقيادةه المتعاقبة يسعى إلى إحقاق السلام منذ الخمسينيات دون حل الدولتين، وعدم الوقت نفسه بقي محافظا على نهج الوضوح الذي لا يُبس فيه نحو السلام المبني على فكرة حل الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية، وتعايشهما من خلال مفاوضات ثنائية تستند إلى قرار مجلس الأمن (242) و(338)، والاعتراف بكرامة الشعب الفلسطيني وممارسته لحقوقه المشروعة في تقرير مصيره على أرضه وترابه المستقل.

وفي ما يتعلق بمستقبل العلاقات بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة فلسطين الغيتية، فإن هذا يتم تحقيقه ضمن مسار تفاوضي بين دولتين شقيقتين تجمعهما علاقات وطيدة وثوابت ومصالح استراتيجية مشتركة. فوفقا لقواعد القانون الدستوري، فإنه يُستترط عند ترتيب أي علاقات ثنائية تتعلق بالإدارة والحكم أن تكون الدولتان المعتمدتان قائمتين وتتوافر فيهما عناصر قيام الدولة المتمثلة بالشعب، والإقليم الواضح المعالم، والسلطة السياسية العليا التي تتمتع بالشمولية المعنوية المستقلة، وبالسيادة الكاملة على جميع أنحاء الإقليم وعلى الأفراد على قدم المساواة.

بعد توقيع اتفاقية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين في أوسلو، والتي تبعها اتفاق الأردن وإسرائيل في عام 1994، أرسل شفيقي الملك الحسين بن طلال - رحمه الله - رسالة إلى حكومته أكد فيها على حق الشعب الفلسطيني في أن يتمتع بكامل السيادة على أراضيه ومقدراته. ولما كانت